تحليل السياسة الاجتماعية لتمكين المرأة العاملة بالقطاع غير الرسمي كأحد آليات الأمن الاجتماعي

اعداد

د.عماد محمد محمد عبد السلام

أستاذ مساعد بقسم مجالات الخدمة الاجتماعية

كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة الفيوم

الملخص:

يعد الفقر من أهم معوقات تحقيق التنمية المجتمعية، حيث يعتبره البعض أحد أشكال التمييز المجتمعي، الذي يؤدي بشكل من الأشكال إلى انتشار الاضطرابات المجتمعية، وعدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، لذا يعتبر تحقيق الأمن الاجتماعي أحد متطلبات تحقيق التنمية المجتمعية، حيث إن التنمية بمفهومها الشامل تعني توفير الآليات والأساليب والوسائل لكل فرد في المجتمع للحصول على فرصة متساوية ومتكافئة للتمتع بكافة حقوقه الإنسانية.

وفي هذا الإطار يلقي الفقر النوعي اهتمام منظمات المجتمع المدني الدولي وخاصة منظمات حقوق الانسان وصندوق الامم المتحدة الانمائي للمرأة، وذلك لارتباط النوع الاجتماعي ارتباطا وثيقا بطبيعة البرامج التنموية والعمل لتحقيق أهداف الألفية والتي من بينها محاربة فقر النساء الناتج عما تعانيه من تمييز في التعليم والوظائف المتاحة والمرتبات، إلى جانب تأثير تفاقم تلك الظاهرة على معدلات الأمن الاجتماعي، حيث أن أطفال الأسر التي تعولها النساء، هم الأقل حظ في الحصول على الموارد والأكثر عرضة للخطر، وبالتالي تقل فرص خروجهم من دائرة الفقر

لذا يعد القضاء على الفجوة النوعية بين أفراد المجتمع والتي تقدر بمقدار الاختلافات والتمايز بين الأفراد على أساس الجنس، وذلك فيما يتعلق بتوزيع الموارد والعائدات المجتمعية، وتوفير الخدمات والحقوق والواجبات، وزيادة معدلات مشاركة المرأة بالتنمية، من خلال إعادة صياغة السياسات الاجتماعية لمواجهة الفجوة النوعية لتحقيق العدالة الاجتماعية, من خلال تمكين المهمشين اقتصاديا واجتماعيا والتي من بينهم المرأة العاملة بالقطاع غير الرسمي.

لذلك يهدف البحث الحالي، لتحليل السياسات الاجتماعية بالدول النامية والتي من بينها مصر، باستخدام نهج السياسات الاجتماعية المسجيبة للنوع (Gender-Responsive Policy) حيث أنه أحد المناهج التي طُرحت لتحليل الأسلوب المتبع في توظيف موازنات الدول الموجهة لتلبية أولويات المرأة، وكذا الأسلوب الذي تنتهجه الحكومات في استخدام التمويلات الموجهة للحد من الفقر، وتعزيز العدالة بين الجنسين.

هذا وقام الباحث بتحليل السياسات الاجتماعية لوازرة التضامن تحليلاً نوعياً، وتم التركيز على الخطط الاستراتيجية لإدارة المرأة بالوزارة، كما تم تطبيق استمارة استبيان على المستفيدات من خدمات بمحافظة الفيوم والتي تعتبر من أفقر محافظات مصر طبقاً لبيانات أخر تقارير التنمية البشرية، وخلص الباحث من نتائج التحليل النظري والميداني إلى أنه بالرغم من جهود الدولة لسد الفجوة النوعية في سوق العمل والتي تمت في إطار التزام مصر باتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداوCEDAW)، إلا أن هناك العديد من المتطلبات التي

تحتاج إلى المزيد من الجهد واتخاذ بعض التدابير والإجراءات، لزيادة فاعلية السياسات الاجتماعية لدعم المرأة العاملة بالقطاع غير الرسمي.

أولاً: مشكلة البحث

حظى مفهوم الأمن الاجتماعي على اهتمام الباحثين والمفكرين في الآونة الأخيرة وذلك باعتباره أحد المقومات الأساسية لاستمرار المجتمعات البشرية واستقرارها، وركيزة أساسية لتحقيق التنمية المجتمعية، مطلب مجتمعي عام، حيث إنه بدون الأمن لن يستقيم وجود الدول وستسودها الفوضى وعدم الاستقرار، حيث ينعكس تأثير انعدام الأمن الاجتماعي على تماسك المجتمع وأيضاً على السلوك الفردي، وشيوع حالات السلوك الانحرافي كضعف الشعور بالانتماء وتدني روح الحرص وسيطرة اللامبالاة وظواهر الرشوة والإتجار غير المشروع الناتجة عن اختلال العلاقات بين المراكز والأدوار الاجتماعية، لذا فالاتجاه السائد الآن في المجتمعات الأوربية يتحدد في صياغة السياسات والبرامج الاجتماعية التي تدعم الأمن الاجتماعي، بقصد توفير الحماية الاجتماعية ودعم برامج التأهيل الاجتماعي وإعادة الإدماج الاجتماعي، ومن ثم المساهمة في تحقيق الرعاية الاجتماعية المتكاملة(Man, 2003) .

لذا استمدت قضية الامن الاجتماعي أهميتها من رسوخ البعد الاجتماعي، والقضاء على الفجوة النوعية في منظومة التنمية المجتمعية، من خلال البحث الدائم عن نظم للحد من الفقر ونماذج العنف بكافة أشكاله وشمول كافة الفئات دون إقصاء أحد، فأصبح بهذا الأمن الاجتماعي من أهم مقوماتها اندماج الفرد فى المجتمع وتوافقه مع البيئة المحيطة به هو شعوره بالأمن الاجتماعي لأنه لا يهنأ الانسان فى حياته وهو مهدد فى ماله او نفسه او عرضه أو مستقبله، ولا يمكن الحصول على فكر صحيح، وثقافة وتربية سليمة فى ظل غياب الامن الاجتماعي فهو الركيزة الاساسية حتى يشعر افراد المجتمع بالأمان والاطمئنان والتمتع بالحياة الكريمة المستقرة ، وبناء افراد صالحين، وهو احساس من شأنه دفع طاقات وطموحات الافراد لتحقيق المزيد من العمل والانتاج والارتقاء، ولذا فإن الأمن الاجتماعي هو عامل فاعل في عملية التنمية وتحسين نوعية الحياة فلابد أن يكون هو الموجه الأساسي لسياسات الرعاية الاجتماعية التي تضعها الدول وذلك لتحقيق الأهداف التنموية التي تسعى إليها، هذا بالإضافة إلى التأكيد على أهمية دراسة وتحليل العلاقة بين مؤشرات النمو الاقتصادي ومؤشرات الأمن الاجتماعي، حيث هناك فرضية تؤكد وجود علاقة قوية بين النمو الاقتصادي وتحقيق الأمن الاجتماعي، والتي أشارت لها دراسة عبد الحكم سالمان والتي كانت بعنوان **تأثيرات المتبادلة بين التنمية الاقتصاديّة والأمن الاقتصادي والاجتماعي 2013** (سالمان، 2013).

ومن ذلك المنطلق يتضح أهمية دور المرأة في التنمية من الأسباب الأساسية الدافعة للنهوض بمفهوم النوع الاجتماعي وإدماجه في الساحات العلمية، حيث أن إدماج المرأة في التنمية من خلال زيادة إنتاجيتها وذلك بغية القضاء على الفقر الذي يعتبر من ظواهر التخلف، يعتبر أحد مؤشرات الأمن الاجتماعي بأي مجتمع، من ناحية أخرى تعتبر قضة فقر المرأة أحد أهم التحديات التي تواجه عمليات التنمية، لما لها تداعيات من تأثير على المجتمعات الفقيرة وخاصة الأسر التي تعولها النساء، مما ينعكس على صحة أطفالها ونوعية الخدمات المقدمة لهم من تعليم، وترفيه، صحة... الأمر الذي يحرم تلك النساء وأسرهم من فرص الخروج من دائرة الفقر، حيث لا تعتبر قضية تخص حركة نسائية تدعو إلى التحرر ومزيد من الحريات، فحسب إنما باعتبارها قضية لها منهاجيات لتحقيق فكرة إدماج المرأة في التنمية الشاملة Gender Mainstreaming (أبورموز، 2005، صفحة 129).

هذا فضلاً عن التغييرات التي مرت بها المجتمعيات المعاصرة والتي أدت إلى تفاقم مشاكل متراكمة عبر الأزمان وأهمها الفقر والأمية ونقص الوعى والمهارات وتدنى مستويات المعيشة وعدم السلامة البيئية، فضلاً عن تأثير تلك التغيرات على بنية سوق العمل بعامة، وفرص المرأة داخل سوق العمل المصري بوجه خاص. لذا لجأت المرأة لسد حاجاتها وحاجات أسرتها إلى القطاع غير الرسمي، حيث لا يتطلب توافر مهارات تعتمد على مستوى تعليمي معين، ولا تطلب مهارة عالية، والتي تسمح للمرأة بالالتحاق بها دون قيود أو شروط، وبالتالي يصبح القطاع غير الرسمي الملجأ الوحيد للمرأة لتحقيق الأمن الاجتماعي لأسرتها في ظل المتغيرات المتسارعة التي نمر بها **(الليثى و وآخرون، 2010)**.

تناولت العديد من الدراسات طبيعة عمل المرأة بالقطاع غير الرسمي، وما تواجه من صعوبات في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة، والتي من بينها دراسة أمال محمد على الشيت: والتي كانت بعنوان "**المخاطر الاجتماعية لعمل المراة بالقطاع غير الرسمي في المجتمع المصري**" (الشيت، 2019)، والتي اكدت نتائجها أن المرأة الفقيرة تلجأت للعمل بالقطاع غير الرسمي كأحد الاساليب التى تتبعها فى محاولة تكيفها مع الفقر، واستمرار بقائها، ذلك بالرغم من تعرضها للعديد من المخاطر التي تمثلت في مخاطر اجتماعية (التأثير على رعاية الأطفال حيث العمل لساعات طويلة سواء داخل المنزل أو خارجه، والذي قد يؤثر أيضا على علاقاتها داخل الأسرة، كذلك تعرضها للعنف أثناء العمل) ومخاطر اقتصادية (عدم كفاية الأجر مقابل المجهود وعدم كفايتها لسد احتياجات اسرهن، استمرار لمشكلة التسويق للمنتجات التى تصنعها المبحوثات مما يعرضهن للخسار) ومخاطر صحية تتمثل في (درجات الحرارة ، والاتربة، التهوية، وروائح الخامات المستخدمة الضارة، والجروح الناتجة عن جمع وفرز القمامة

التى قد تسبب أمراض على المدى البعيد، حروق نتيجة لاستخدام أدوات خاصة بالعمل، وعدم وجود دورات مياه فى مكان العمل" بما يسمح باستمرار تعرض هؤلاء النساء لدرجة عالية من الاضرار الصحية خلال تواجدهن فى مكان العمل الذى يتسم بعدم الأمان بالقطاع غير الرسمى).

دراسة ليلى كامل عبدالله البهنساوي بعنوان " **جودة حياة العمل لدى المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي" (البهنساوي، 2015)** والتي أشارت نتائجها وجود ضعف سوق العمل ووجود العديد من المشكلات التي تعاني منها المرأة العاملة بالقطاع غير الرسمي منها الاستغلال أو الاضطهاد والتبعية والتي تعمل على أبقاء المرأة في وضع متدن وانخفاض آليات التمكين الاقتصادي والاجتماعي لها، وساعد ذلك على تكثيف الاستغلال خاصة في ضوء الواقع الاقتصادي الراهن للقطاع غير الرسمي وهو أكثر مجالات العمل التي تقع خارج دائرة الحماية القانونية وأنه لا تزال هناك بعض المعوقات أما تمكين المرأة اقتصادياً مثل عدم وجود مساواة بين الرجل والمرأة في الأجر وإذا كانت هناك مساواة فهى مساواة شكلية خاصة في قضايا العمل. كما أكدت نتائج الدراسة على انخفاض مكانة المرأة وبالتالي ضعف حجم مشاركتها في المجالات المختلفة، والتدني يرجع غلى علاقات السيطرة والخضوع حتى أصبح هذا الضعف جزاء من شخصياتها.

كذلك دراسة Harshana Kasseeah and Verena Tandrayen-Ragoobur بعنوان "**النساء في القطاع غير الرسمي بموريشيوس**" (Kasseeah & Tandrayen-Ragoobur, 2014) والتي أكدت نتائجها أن زيادة دخل الأسرة أحد أهم الدوافع عمل المرأة بالقطاع غير الرسمي، أما فيما يتعلق بالتحديات التي تواجه عمل المرأة بالقطاع غير الرسمي ساعات السفر الطويلة والتي تتطلب البعد عن المنزل وقت طويل، كذلك الحصول على تمويل أيضاً من أهم التحديات التي تواجه صاحبات المشروعات بالقطاع غير الرسمي، كما أكدت نتائج الدراسة على ان مستوى التعليم المنخفض يجعل صاحبات المشروعات غير قادرات على الوصول إلى المعلومات التجارية والتي قد تؤثر على اعمالهن التجارية.

بالإضافة إلى **دراسة Carla، وضع المرأة داخل سوق العمل فى ظل التغيرات الاقتصادية الراهنة**(Carla, 1999) : ناقشت الدراسة ، فحاولت رصد انعكاس التغيرات الاقتصادية على النوع الاجتماعى، والتى توصلت الى تزايد مشاركة المرأة فى قوة العمل غير الرسمى بمعدلات مرتفعة حول العالم، وإلى اتساع قاعدة النساء الفقيرات والعاطلات عن العمل فى الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وتمارس المرأة معظم النشاطات الاقتصادية التى تقوم بها داخل القطاع غير الرسمى من خلال الوحدة المعيشية وتوصلت الدراسة إلى ان الغالبية

العظمى من المرأة المعيلة هن من يقمن بممارسة أنشطتهن الاقتصادية من داخل الوحدة المعيشية، وأن هذا النشاط يعد المصدر الرئيسى للدخل لهؤلاء النساء اللاتى ينتمين إلى الشرائح الاجتماعية والاقتصادية الدنيا، بالإضافة إلى معدل دخل منخفض.

أما فيما يتعلق بالدراسات والبحوث التي تناولت قضية إدماج المرأة بخطط التنمية المجتمعية وأثره على تحقيق الأمن الاجتماعي، دراسة دراسة Erica King, & Jillian E. Foley والتي كانت بعنوان "**السياسات المستجيبة للنوع، تطوير المؤسسات العقابية، ماذا نعرف وطرق التغيير**" 2014 (King & Foley, 2014)، والتي أشارت إلى أن الجريمة عند النساء تأخذ مسارات مختلفة عن الرجال، لذا لتحقيق العدالة يجب مراعاة الاحتياجات المختلفة بينهم والتي ترجع إلى اختلاف النوع الاجتماعي، الأمر الذي يحتم تطوير سياسات العدالة الجنائية لكي تراعي النوع الاجتماعي، مستندين على البحوث والدراسات الخاصة بتعديل السلوك لكل من الرجال والنساء، لذا تم صياغة سياسات تشمل، تطوير تنظيمي– تدريب العاملين في ذلك المجال، وإشراك الجهات المعنية، كما أكدت الدراسة على ضرورة تطبيق نماذج مشابهة بمجالات مختلفة، ودعم البحوث والدراسات التي تتناول السياسات المسجيبة للنوع وسبل تطبيقها.

كذلك دراسة **Katelyn A. Wattanaporn and Kristy Holtfreter**[1] والتي كانت بعنوان "**عائد البحوث النسوية على السياسات المستجيبة للنوع والممارسة"2014** (Wattanaporn & Holtfreter, 2014)والتي أوضح أنه بتحليل الدراسات النسوية المتنوعة لوحظ أن التمييز القائم على الجنس المتبع أثناء التنشئة الاجتماعية بالإضافة إلى ضغوط العمل والذي غالباً ما يكون محدود الخيارات، بالإضافة إلى الأعباء المنزلية التي تتحملها المرأة الغالب، قد يدفع في بعض الأحيان إلى وقوع بعض الجرائم من قبل النساء، نتائج تلك الدراسات والبحوث أحد أهم الأسباب للسعى لسد الفجوة بين الجنسين كوقاية من الجرائم، تطوير الممارسات العقابية بعد وقوع الجرائم، وبشكل اشمل تطوير السياسات لتصبح سياسات مستجيبة للنوع، ومن ثم فإن هناك علاقة تطردية من زيادة البحوث النسوية وتطوير السياسات المستجيبة للنوع وممارستها.

ونستخلص مما سبق إن عمل المرأة في القطاع غير الرسمي يعرضها للعديد من المخاطر، الأمر الذي حتم البحث عن سبل لتمكين المرأة لإدارة مخاطر العمل بالقطاع غير الرسمي، لذا فإن مهنة الخدمة الاجتماعية باعتبارها مهنة انسانية وبما لديها استراتيجيات وتكنيكات تهتم بتمكين المهمشين والمعرضين للخطر لمواجهة للمخاطر التي قد تواجههم، مكنت الباحث من صياغة برنامج الممارسة العامة والذي يعتمد على استراتيجية التمكين لاكساب المرأة العاملة بالقطاع غير الرسمي مهارات إدارة مخاطر العمل بذلك القطاع، وبهذا فإن القضية المحورية للبحث الحالي تتمثل في هل تؤثر السياسات المستجيبة للنوع على معدلات الأمن

الاجتماعي بالمجتمع المحلي من ناحية، وأسرة المرأة العاملة بالقطاع غير الرسمي من ناحية أخرى.

ثانياً: أهمية البحث:

ترجع أهمية البحث إلى أهمية الفئة التي يتعامل معها البحث، حيث أن المرأة العاملة بالقطاع غير الرسمي تتعرض لمخاطر تؤثر على الجوانب الاجتماعية وتؤثر بتبيعاتها على أدوارها الاجتماعية التي تتعلق بالتنشئة الاجتماعية السليمة للابناء، مما ينتج نشاة أجيال تفتقد إلى الرعاية الصحية والتعليمية والاجتماعية التي تتطلبها هذه المرحلة، والذي يترتيب عليه تفاقم ظاهرة فقر الطفل وخاصة فقر القدرات، كذلك تعرض النساء العاملات بالقطاع غير الرسمي لمخاطر صحية واقتصادية، والتي قد يكون لها تأثير على نمو المجتمع وتقدمه.

ثالثاً: أهداف البحث

1- تحديد أثر سياسات الرعاية المسجيبة للنوع في تحقيق الأمن الاجتماعي.

والذي يتفرع منه الأهداف التالية:-

أ- تحديد أثر سياسات الرعاية المسجيبة للنوع في توفير فرص الاستقرار الاقتصادي بالمجتمع المحلي.

ب-تحديد أثر سياسات الرعاية المسجيبة للنوع في توفير فرص الاستقرار الاجتماعي بالمجتمع المحلي

2- **رصد المعوقات التي تواجه سياسات الرعاية المستجيبة للنوع في تحقيق الأمن الاجتماعي.**

رابعاً: تساؤلات البحث

1- ما أثر سياسات الرعاية المسجيبة للنوع في تحقيق الأمن الاجتماعي؟.

والذي يتفرع منه الأهداف التالية:-

أ- ما أثر سياسات الرعاية المسجيبة للنوع في توفير فرص الاستقرار الاقتصادي بالمجتمع المحلي؟

ب-ما أثر سياسات الرعاية المسجيبة للنوع في توفير فرص الاستقرار الاجتماعي بالمجتمع المحلي؟

2- **ما المعوقات التي تواجه سياسات الرعاية المستجيبة للنوع في تحقيق الأمن الاجتماعي؟**

خامساً: الإطار النظري للبحث

1- مفاهيم البحث

أ- القطاع غير الرسمي:

يشير العمل بمعناه العام إلى أى نشاط أو جهد موجه نحو إنجاز هدف معين، وقد يشير إلى العمال اليدويين، بما في ذلك عمال المصنع، والمؤسسة، وعمال التعدين، وعمال البناء وجميع العمال الذين يعتبر عملهم فيزيقياً، أكثر منه اجتماعياً أو عقلياً. وهناك فرق بين العمال الماهرين، أو شبه الماهرين، أو غير الماهرين **(قسم.الاجتماع، 2016، صفحة 265)**.

وبناءً على ذلك، يمكن تعريف سوق العمل بعامة بأنه البوتقة التى تتفاعل فيها العوامل المؤثرة فى حال التوظيف؛ فهو المكان الذى يتم من خلاله تفاعل الأفراد والجماعات ... الخ تفاعلاً اقتصادياً واجتماعياً، هذا التفاعل الذى يقوم على التبادل غير المتكافئ بين الطرفين، والذى يخص ظروف التشغيل والعمل؛ أى بيئة العمل.

أما مصطلح القطاع غير الرسمى والذى نادراً ما يتردد فى الخطاب السياسى، فى الوقت الذى يشيع تداوله فى بحوث الأكاديميين ودراساتهم. فرجال السياسة يستعملون مصطلحات أخرى مرادفة لهذا المصطلح مثل: "العمل الخاص، العمل الحر، الصناعات الصغيرة"، وكلها لا تخرج عن كونها أعمالاً يباشرها الأفراد فى إطار الاقتصاد غير الرسمى لملاءمته لقدراتهم المادية وإمكاناتهم التنظيمية **(جلبى و وآخرون، 2001، صفحة 60)**.

ولقد وسعت بعض الدراسات من حدود القطاع غير الرسمى ليشمل أيضاً القطاع غير النقدىNon Monetary حيث يتم انتاج سلع وخدمات حيوية تستهلك مباشرة من خلال وحدة الإنتاج، أو يتم تبادلها بطريقة غير رسمية دون مقابل نقدى. بينما بذلت محاولات أخرى لتضييق حدود القطاع غير الرسمى، وإن كان ذلك يتم –أحياناً– بطريقة تعسفية، كأن تستبعد الأنشطة الزراعية من السياق الحضرى، أو تستبعد قطاعات الكهرباء والغاز والمياه والتأمينات وما يرتبط بها من خدمات، حيث تعد أنشطة تقع ضمن القطاع الرسمى بشكل عام **(Diab, 1983, pp. 5-6)**.

وقد وضع الباحث تعريفًا للقطاع غير الرسمي بما يتفق مع أهداف وفروض البحث كالتالي :

يقصد بالاقتصاد غير الرسمى فى هذه الدراسة بأنه مجموعة الأنشطة الاقتصادية المشروعة: الإنتاجية، والتجارية والخدمية، تلك الأنشطة تمارس خارج القطاع الرسمى، وبالتالي لا تخضع لأى قوانين ولا أى ضمانات للسلامة المهنية، وتتصف معظم الأنشطة داخل هذا القطاع بانها ذات تمويل عائلى، كما تتصف بصغر الحجم، وتمارس الأنشطة بصورة دائمة أو

شبه دائمة داخل حيز مكانى محدد، أو غير محدد الهدف منه الحصول على دخل مادى. كشك– على الرصيف– عمل متنقل أو جائل كالباعة الجائلين).

ب– مفهوم السياسات الاجتماعية :–

يشير مفهوم السياسية إلى " مبادئ إرشادية أو مناهج للعمل تتبناها وتتبعها المجتمعات والحكومات ومختلف الجماعات والوحدات داخل المجتمعات " بشكل عام أما مصطلح "سياسة اجتماعية" حديث الاستخدام وقد شرع استخدامه نتيجة لانتشار استخدام مصطلح "الرعاية الاجتماعية" فالمصطلحان متواكبان، حيث أنه يمكن القول بأن مصطلح الرعاية الاجتماعية قد استخدم قبل استعمال مصطلح "سياسة اجتماعية" (ناجي و هاشم، 2007)

من الأهمية بمكان الإشارة إلى تعريف السياسات الاجتماعية بشكل عام والتي عرفها تتمس بأنها "كافة المبادئ الموجه للوسائل والغايات بقصد تحديد أهداف المجتمع ، وتحتوي علي جميع الوسائل التي تمكن الدولة من إحداث تغيير موجه في الأنساق والمواقف والسلوك ، وبذلك فالسياسة توجه الحكومة من إحداث التغييرات التي تعبر عن الإرادة العامة في المجتمع (Titmuss, 1974, p. 23).

كذلك تعتبر السياسة الاجتماعية هي مكون أساسي من السياسة العامة للمجتمع، تمارس استخدام المتآلف لها في العرف السياسي وتهدف إلى تحقيق قدر متزايد من العدالة الاجتماعية وذلك عن طريق توفير خدمات متنوعة ومتكاملة لأفراد المجتمع ككل وللفئات الأكثر احتياجاً على وجه الخصوص وهي بذلك تعمل على تشكيل المجتمع بما يتضمن صالح أفراده وصالحه ككل. كما عرفها كلاً من أماني قنديل وسعد الدين ابراهيم على أنها "مجموعة التوجهات والإجراءات التي من شأنها تكريس مبدأ تكافؤ الفرص , وتعظيم هذه الفرص لكل أفراد المجتمع , حيث يحققوا ذواتيهم من ناحية ويشبعوا كل احتياجاتهم الأساسية من ناحية أخري (إبراهيم و قنديل، 2009، صفحة 85).

استناداً على ما سبق من تعريفات ووفقاً لتوجهات الرعاية الاجتماعية بمصر وطبقاً لأهداف اعتبر الباحث سياسات الاجتماعية "هي مجموعة الإجراءات التي تتضمن مجموعة من خطط وبرامج الرعاية الاجتماعية التي تراعي أوضاع احتياجات النوع الاجتماعية بهدف تحسين مستوى معيشة الفئات الأكثر فقراً"

أ– مفهوم الأمن الاجتماعي:

تعددت تعريفات الأمن الاجتماعي، الأمر الذي أثار بعض التساؤلات حول أسباب هذه التعددية وهل يوجد فروق أيديولوجية بينهما، لذا تتطرق البحث في هذا الجزء لتحليل مرجعيات تلك التعريفات كمحاولة لطرح تصنيف يتيح فهم أعمق لمفهوم الأمن الاجتماعي الأمن.

وفي هذا الإطار سوف يتم عرض التعريفات، ثم تحليلها ومناقشتها للتوصل إلى تعريف يتناسب وأهداف البحث الحالي.

ومن الأهمية بمكان البدء بعرض بمفهوم الأمن في اللغة (أمن – أمنا – أمانا – أمانه – أمنا)، وأمنه تعنى أمان ولم يخف، فهو امن، وأمين، ويقال : لك الأمان، اى قد أمنتك، وامن البلد : اطمأن فيه أهله وامن الشر فالامان هو الاطمئنان وهو الأمن ضد الخوف سواء كان الخوف اجتماعياً أو امنيا أو فكريا أو اقتصاديا (مجمع.اللغةالعربية، 1986).

وبهذا فأن الأمن يشير إلى الإحساس بالطمأنينة الذي يشعر به الفرد، سواء بسبب غياب الأخطار التي تهدد وجوده، أو نتيجة لامتلاكه الوسائل الكفيلة بمواجهة تلك الأخطار حال ظهورها.

هذا فيما يتعلق بالجانب اللغوى، أما فيما يتعلق بالتفسيرات السوسيولوجية للمفهوم، فنجد أنه لم تتفق الدراسات على تعريف بصياغة محددة لمفهوم الأمن الاجتماعي، وهو حال معظم التعريفات والمصطلحات الاجتماعية التي لا تخضع للنمذجة إلا أن القصور الوارد في العديد من التعريفات قد يتمثل في عدم شمول المفهوم لجميع جوانب الحياة التي يعيشها الفرد.

فبعض الباحثين قد يحصر مدلول المفهوم في جانب واحد من جوانب الحياة، وغيره قد يقصي الجانب المادي والممارسات الحياتية ويكتفي بالروح المعنوية والحالة الشعورية السائدة في المجتمع، وهناك من يغلب النظرة الأحادية، ويحمل الفرد أو المجتمع تلك المسؤولية، حيث يرى الهاشمي أن الأمن الاجتماعي يشير إلي "الجهود المتضافرة لمواجهة الجريمة والانحراف عن القانون ومجموعة المعايير التي يضعها المجتمع لكي يعيش كل فرد وهو آمن علي حياته وماله وأولاده وعرضه ومستقبله، الأمر الذي يجعله أكثر قدرة علي تحمل المسئولية وأكثر بذلاً للجهد من أجل تحقيق نمو المجتمع وتقدمه" (الهاشمي، 2009، صفحة 523).

هذا بالإضافة إلى ظهور وجهة نظر مغايرة، حيث أن بعض الباحثين يرى أن مفهوم الأمن الاجتماعي يهتم بالجانب التنظيمي، وعناية النظام الدولي بالمواطنين كافة دون تمييز ومسئولياتها نحو توفير الاحتياجات الأساسية سعياً لتحقيق الرضا العام الذي يؤدي إلى الاستقرار وبالتالي زيادة معدلات الأمن الاجتماعي.

تمثلت وجهة النظر المشار إليها سابقاً في تعريف Man، حيث أكد على أن الأمن الاجتماعي "مجموعة الإجراءات والبرامج والخطط التي تهدف إلى توفير الضمانات الشاملة التي تحيط بكل فرد في المجتمع بالرعاية اللازمة وتوفر له سبل تحقيق تنمية قدراته وإمكانياته وأقصى قدر من الكفاية الذاتية في حدود من الحرية السياسية والعدالة".(Man, 2003)

وفي هذا الإطار يعرف عفيفي الأمن الاجتماعي بأنه نشاط حياتي يعبر عن حاله من الإحساس أو الشعور أو الاحتياج لمجموعة من الضمانات تحقق الأمن والأمان للإنسان في يومه وغده وهذه الضمانات تتمثل في الاتى (عفيفي، 2002، صفحة 35).

- توفير التعليم الاساسى الملائم
- توفير الرعاية الصحية المناسبة
- توفير الخدمات الثقافية والاجتماعية
- توفير المسكن الملائم
- توفير خدمات الأمن والعدل
- توفير خدمات الأمن الغذائي
- توفير التأمينات الاجتماعية

وتعرف بأنها مجموعة من الإجراءات والبرامج والخطط السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية الهادفة لتوفير ضمانات شاملة لكل شخص في المجتمع بالرعاية اللازمة وتوفر له سبل تحقيق أقصى تنمية لقدراته وقواه وأقصى قدر من الرفاهية في إطار الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية (أحمد، 1995، صفحة 28).

واعتبر بعض الباحثين ذلك نظرة التكاملية في تعريفهم للأمن الاجتماعي ومن بينهم مصطفى العوجي، الذي يرى أن " الأمن الاجتماعي بمفهومه العام يشمل كل النواحي الحياتية التي تهم الإنسان المعاصر، فهو يشمل أول ما يشمل الاكتفاء المعيشي والاقتصادي والاستقرار الحياتي للمواطن، كما يتناول الأمن الاجتماعي بالإضافة إلى ما سبق تأمين الخدمات الأساسية للإنسان فلا يشعر بالعوز والحاجة، ويشمل الخدمات المدرسية والثقافية والرعاية الإنسانية والتأمينات الاجتماعية والمادية في حال البطالة والتوقف عن العمل، كما يهدف إلى تأمين الرفاهية الشخصية، وبالتالي إلى تأمين الوقاية من الإجرام والإنحراف، ويتفق معه في هذه النظرة الشمولية نبيل اسكندر الذي يقصد بالأمن الاجتماعي " كل الإجراءات والبرامج والخطط السياسية والاقتصادية و...، الهادفة لتوفير ضمانات شاملة تحيط كل شخص في المجتمع بالرعاية اللازمة، وتوفر له سبل تحقيق أقصى تنمية لقدراته وقواه، وأقصى درجة من الرفاهية في إطار من الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية، ويؤيدهما من منظور تنموي من يرى أن الأمن الاجتماعي " هو حجر الزاوية الذي يرتكز عليه التقدم وتعتمده التنمية والتطور في سبيل تحقيق أهداف المجتمع الجماعية المشتركة (زيد، 2012، الصفحات 8-10).

وبناء على من سبق عرضه لوحظ اختلاف منظور تناول الباحثين لمفهوم الأمن الاجتماعي والذي يتضح من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (1)

يوضح

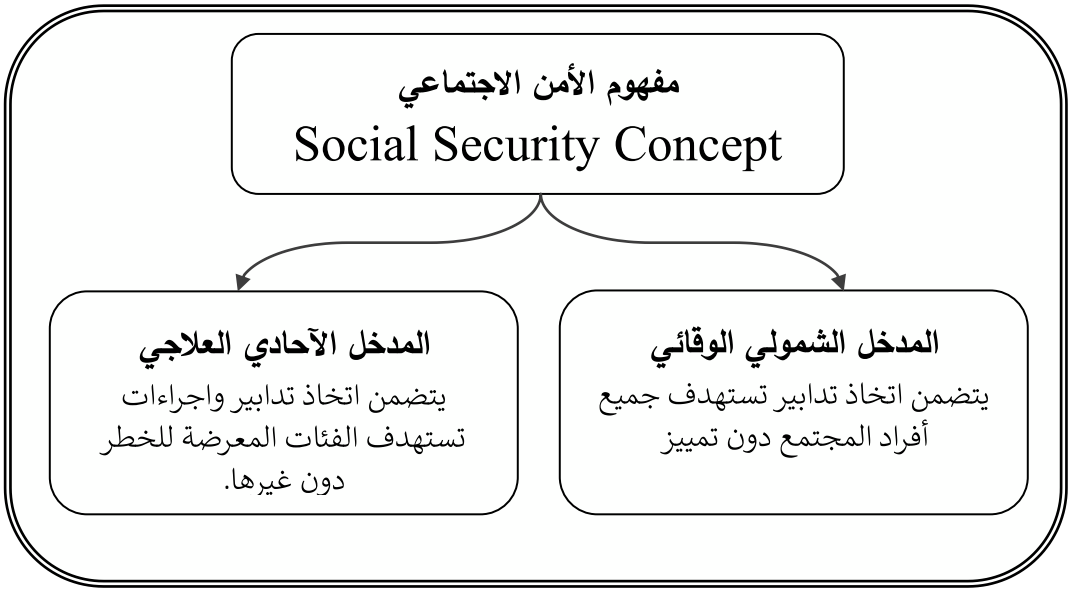

مداخل مفهوم الأمن الاجتماعي وفق موجهات السياسية الاجتماعية

في إطار العرض السابق يتضح أن هناك اتفاق ضمني على الهدف من المدخلين، حيث السعي لتحقيق الرضا المجتمعي لتحقيق الامن الاجتماعي، بالرغم من اختلاف الفئة المستهدفة، فكما يوضح الشكل السابق فإن المدخل الآحادي العلاجي يستهدف الفئات المعرضة للخطر، في إطار مواجهة الجريمة ومسببات الانحراف، أو من ناحية أخرى الحد من الإخطار التي تهدد وجود الفرد، دون النظر إلى باقي الفئات القادرة على تحقيق الحماية الذاتية من المخاطر المحتملة.

بينما يستهدف المدخل الشمولي الوقائي جميع فئات المجتمع لتقليل الفروق بينها، وتحمل المجتمع مسئولية ضمان مستويات معيشة مرضية لجميع أفراده، بتوفير نفس الخدمات بنفس الجودة لهم دون تمييز، والذي يساعد على انتشار حالة من الطمأنينه والاستقرار وانعدام الظواهر الاجتماعية التي تتعارض مع قيم المجتمع الأصلية.

خلص الباحث من خلال التعريفات السابقة إلى أن الأمن الاجتماعي تعتبر "مجموعة الإجراءات والبرامج والخطط التي تهدف إلى توفير ضمانات تحقيق كلاً من الاستقرار الاقتصادي الاجتماعي للأفراد الأكثر عرضة للخطر في إطار تنمية المجتمع المحلي"

خامساً: الإطار النظري للبحث

1- أسباب نمو القطاع غير الرسمي:

تطرق Friedrich Schneider إلى أن الاسباب الأساسية لتنامى ذلك القطاع تتمثل فى إرتفاع الضرائب واقتطاعات الضمان الاجتماعى، كثرة اللوائح والتشريعات، وضعف خدمات القطاع العام(نقص الانفاق) **(Schneider, 2002, p. 25)** .

أ- أسباب اقتصادية :

- **تعظيم الدخل** : والذى يتمثل فى التهرب من الضرائب التى تقع على الأنشطة في الاقتصاد الرسمي مما ادى لتزايد الحافز نحو التحول إلى العمل في الاقتصاد غير الرسمي **(السقا، 2004، صفحة 16)**، بالاضافة إلى تفادى التحويلات الاجتماعية والمتمثله فى المستحقات العينية من مدفوعات الضمان الاجتماعى وسداد النفقات أى التحويلات العينية باستثناء تحويلات السلع والخدمات الفردية **(وزارة.المالية، 1993)**.

- **عجز سوق العمل:** ادى تراجع دور القطاع الرسمى في توفير فرص عمل كافية إلى البحث عن فرص عمل فى السوق الموازى لسهولة الدخول إلى هذا القطاع؛ حيث لا توجد قيود محددة للنفاذ إليه سواء كانت قيود مرتبطة (بالتعليم- المهارة – رأس المال) **(حسنين و وآخرون ، 2000، صفحة 41)**.

- **تقليل التكاليف:** البحث عن اسعار ارخص فى القطاع غير الرسمى.

ب- اسباب سياسية واجتماعية: وتمثلت تلك الاسباب فى

- **الحظر:** والمقصود به تقليص سوق السلع والخدمات فمما لا شك فيه أن جانبا كبيرا من التحليل عن أسباب نمو الاقتصاد غير الرسمي تم على أساس حالة الدول المتقدمة، والتي تلعب فيها الضرائب دورا أساسيا ، أما فيما يتعلق بالدول النامية فإن الأمر يختلف بعض الشيء. إذ إننا نواجه في هذه الحالة اقتصادا على جانب كبير من السيطرة والتحكم فيه من جانب الحكومة، ويعاني من عجز في بعض السلع. كما أن جانبا كبيرا من هيكل الضريب ينصب على الضرائب غير المباشرة، وليس الضرائب على الدخل، والتي يفترض أنها العامل الأساسي في نمو الاقتصاد غير الرسمي في الدول المتقدمة **(محمد، 2007)**.

- **الفساد الادارى:** ووالذى يتمثل فى عرقلة المشروعات الصغيرة والرشوة من اجل تسهيل تخفيض تكاليف التعاملات سواء من ناحية الوقت أو السعر وتسهيل تخفيض عملية الحصول على قرض. فالمشروعات الصغيرة فى الاقتصاد غير الرسمي تميل إلى إجراء معاملاتها باستخدام النقود السائلة، ومن المعلوم أن مجالات الأعمال التي تقوم على استخدام النقود السائلة في إجراء المعاملات تسهل من الأنشطة الخفية، ولهذا السبب نجد أن أي محاولة لتطبيق النظم الضريبية بالقوة، يترتب عليها إفلاس عدد كبير من المشروعات الصغيرة؛ لأن هذه المشروعات

تعمل أصلا في ظل افتراض عدم وجود ضرائب، حيث يرجع نموه إلى وجود سياسات اقتصادية آلية وسياسات اجتماعية غير ملائمة أو غير فعالة أو أسيء توجيهها أو تنفيذها. وهي سياسات كثيراً ما توضع دون تشاور ثلاثي؛ والافتقار إلى الثقة في المؤسسات والإجراءات الإدارية، والسياسات الاقتصادية الكلية، بما فيها سياسات التكيف الهيكلي وإعادة الهيكلة الاقتصادية والخصخصة .

- البيروقراطية وارتفاع التكاليف:

ان كثرة اللوائح والقوانين المنظمة لممارسة الأنشطة وتعقدها، والتدخل الحكومي في الأسواق المختلفة، وتدني مستويات الأجور وانخفاض مستوى المعيشة مما ادى الى نمو القطاع غير الرسمى .

- الفقر

من أكبر المشاغل و المشاكل التي تواجه العالم خلال السنوات الأخيرة هي تفشي ظاهرة الفقر بشكل كبير ونموها بمعدلات أكبر. كون الفرد فقيرا لا يعني بالضرورة أنه في حالة بطالة، من الممكن أن يكون فقره ناتج عن عدم كفاية الدخل المتحصل عليه، و بالتالي فإن زيادة حدة الفقر تزيد من حجم القطاع غير الرسمي **(بلقايد، 2016، الصفحات 129-130)** .

– النمو الديموجرافى:

عند تحليل نمو القطاع غير الرسمي لا يمكن إهمال مؤشر النمو الديموغرافي في الدول النامية، حيث أن نمو القطاع غير الرسمي مرتبط بالفائض في اليد العاملة و التي لم يستوعبها سوق العمل. و هناك عامل مهم ساعد في زيادة نمو حجم القطاع غير الرسمي و هو النزوح الريفي المتزايد نحو المدن حيث أن هؤلاء المهاجرين نحو المدن و الباحثين عن العمل في القطاع الرسمي لتحسين مداخلهم والمستوى المعيشي، عادة ما ينتهي بهم الأمر إلى العمل في القطاع غير الرسمي لعدم توفر مناصب شغل أو لعدم تأهيلهم **(منظمة.العمل.العربية، 2011، صفحة 34)**

2- المرأة في القطاع غير الرسمي:

تعمل الكثير من النساء في القطاع غير الرسمي، فمع تزايد الاحتياجات الاقتصادية للأسرة وعدم قدرة الرجل بمفرده على تلبية هذه الاحتياجات تزايد الإلحاح على عمل المرأة مدفوع الأجر خارج المنزل دون مراجعة المنظومة القانونية أو مراجعة المنظومة الفكرية والاجتماعية للانتقال إلى مفاهيم تنمية حقيقية أو الاقتراب من مفهوم التمكين، مما ظلت معه المسؤولية الأسرية كاملة على عاتق المرأة مع مسؤوليات العمل، وتم استغلال قوة عمل المرأة داخل المنزل وخارجه لرفع المستوى الاقتصادي للأسرة مع تصنيف عوائد هذا العمل في مرتبة أقل من عوائد الرجل، رغم

استهلاك المرأة لساعات عمل مضاعفة عن الرجل في كثير من الأحيان .وقد أكدت إحدى الدراسات أن قيمة مساهمة العمل المنزلي للنساء في مصر تتراوح بين 307 مليارات جنيه و 455مليار جنيه سنويا، ما يوازي ربع الناتج المحلي الإجمالي .

ومما هو جدير بالذكر أن توجه المرأة نحو العمل غير الرسمي مرهون بمدى التحولات الرأسمالية، تلك التحولات التى سبق واشرنا اليها فى موضع سابق من هذه الدراسة والتى يمكن حصرها فى بعدين **اولهما** البعد المادي الذى يرتبط بزيادة حدة التضخم، والتوجه نحو تخفيض سعر الصرف الرسمي؛ بحيث يتناسب مع أسعاره في السوق الحرة، وهو ما يجعل عبء الواردات القومية مرتفعا، ويسهم في خلق ضغوط تضخمية في الاقتصادي المصري، ونتيجة لما تعانيه الأسرة المصرية من ارتفاع في الأسعار، فقد أصبح دخل الرجل وحده لا يستطيع الوفاء باحتياجاتها، الأمر الذي يتطلب المعاونة المادية من جانب المرأة.

اما **البعد الثانى** يتمثل فى البعد الاجتماعي فهو يرتبط بمسألة استقرار الأسرة والعلاقات الاجتماعية بين أفرادها ، ذلك الاستقرار الذي يتأثر بخروج المرأة للعمل، وتأثير ذلك على كافة عناصر الأسرة من (زوج – زوجة – أبناء)، فضلا عن المشكلات والآثار السلبية المرتبطة بعمل المرأة **(المكاوي و التابعي، 2005، الصفحات 8-10)**.

3- تداعيات انخفاض معدلات الأمن الاجتماعي:-

تستهدف المجتمعات تحقيق الأمن الاجتماعي، على اختلاف موجهاتها الأيديولوجية التي تؤثر على نوعية الأساليب التدابير المتخذة لتحقيقه، فسواء كانت الدولة تري أن تدخلها يقتصر على استهداف حماية الفئات المعرضة للخطر وتوفير سبل العيش الكريم لهم، أو كانت تري أن مسئولية الدولة تحقيق العدالة بين المواطنين عن طريق تقديم نفس الخدمات لجميع السكان بنفس الجودة في إطار الحفاظ على صحتهم وتوفير مستويات معيشة أفضل، بالإضافة إلى توفير معايير الجودة اللازمة في البنية الاجتماعية التي تؤثر على الصحة النفسية للأفراد، إلا أنهم في النهاية يتفقوا على هدف واحد وهو تحقيق الاستقرار الاجتماعي الذي يؤدي إلى زيادة مستوى الأمن الاجتماعي.

شكل رقم (2)

يوضح تداعيات انخفاض معدلات الأمن الاجتماعي

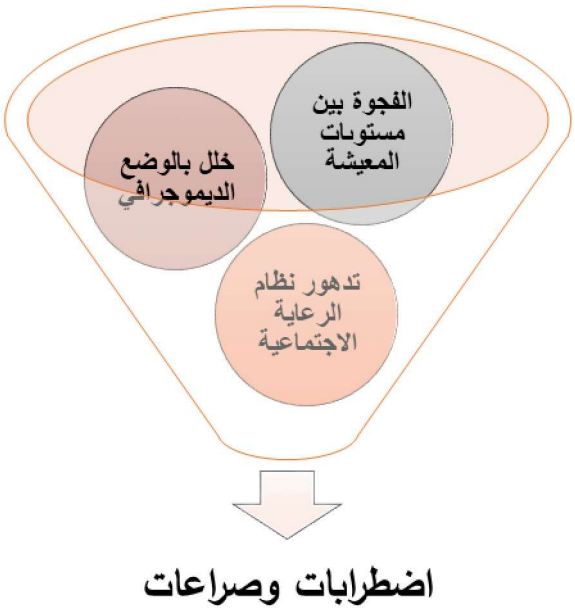

أ. خلل في الوضع الديموجرافي:

تلعب الزيادة السكانية دوراً كبيراً في إعاقة عمليات التنمية وذلك لأنها ترهق الموارد المحدودة سواء في تدبير البنية الارتكازية الضرورية أو في توفير الخدمات الأساسية أو تمويل النشاطات التي تخلق فرص عمل كافية كما أن الهجرة من الريف إلى الحضر مع وجود البطالة الجزئية والمقنعة نتيجة الاهتمام بقطاع الصناعة على حساب الزراعة أدى إلى خلق نوع من التحركات غير المنضبطة ومع الزيادة السكانية ترتب على ذلك حدوث خلل في المرافق والبنى الأساسية للاستخدامات الإنتاجية والاستهلاكية وما عمق من آثار هذه الاختلالات التركيز على القطاعات السلعية مما إعطاها وزناً أكبر من تلك القطاعات المرتبطة بالتنمية البشرية (الإمام، 1995، صفحة 424).

ومن ناحية أخرى فإن تغير خصائص السكان أيضا من مهددات الأمن الاجتماعي، حيث أن معاشات التقاعد لكبار السن عادة ما يدفعها افراد في سن العمل، أو بعبارة أخرى فإن إعالة كبار السن تكون مسئولية من هم في سن العمل. فمعدل الحيوية (المقصود به عدد المواليد – عدد الوفيات / عدد الوفيات) إذا كان سلبي فهذا يعني أن اتجاه المجتمع نحو الشخوخة (International Social Security Association, 2010).

ب. انخفاض مستوى المعيشة:

يعتبر المستوى الاقتصادي لأي دولة عامل من عوامل تحقيق الأمن الاجتماعي والاستقرار بها، حيث تأثير المباشر للتدابير والإجراءات الاقتصادية على مستوى الاستثمارات، كذلك فرص العمل المتاحة، ومن ثم مستوى دخل الأفراد، واجمالي الناتج المحلي، وبالتالي تأثيره كل ما سبق على نوعية حياتهم حياة الأفراد.

ج. تدهور نظام الرعاية الاجتماعية:

تعتبر الرعاية الاجتماعية ببرامجها وأنشطتها حق ووظيفة شرعية في المجتمع الحديث فإن حق للمواطن وفقاً لاتفاقيات والمواثيق الدولية أن يوفر المجتمع لإمكانيات والوسائل التي تمكنه من إشباع حاجاته الأساسية أو على الأقل تأمين فرص الحصول على الموارد التي تمكنه من إشباع تلك الاحتياجات، كذلك فإن الرعاية تسعي إلي تحسين حالة الفرد والجماعات والمجتمعات، والتخفيف وكذلك الإضافة والإنشاء والتأهيل للمشاكل والقضايا الاجتماعية، لذا فإن تدهور نظام الرعاية يؤدي إلى حالة من الاستياء التي تتحول إلى اضطرابات وتوترات بين أفراد المجتمع ومؤسساته.

4- السياسة الاجتماعية لدعم المرأة العاملة بالقطاع غير الرسمي

بدأ الاهتمام بالنوع الاجتماعي في إطار توقيع مصر على اتفاقية السيداو، والتي في إطارها تم إنشاء وحدة تكافؤ الفرص بجميع الوزارات وتشرف عليها وحد تكافؤ الفرص بوزارة المالية والتي إنشأت بقرار الوزير رقم (617) لسنة 2005، والتي قامت بعدت أنشطة من اهمها إصدار نشرات ترصد تحليلات متنوعة للنوع الاجتماعي في الوظائف والمرتبات في العديد من القطاعات، كذلك تعرض وضع المرأة في المناصب القيادية...وغيرها من القضايا الخاصة بالتحديات المجتمعية التي تواجها المرأة، كذلك أصدرت دليل تدريبي مرجعي بعنوان "التمويل من اجل تنمية المرأة" نحو تكافؤ الفرص للمرأة في الموازنة العامة للدولة، كذلك أصدرت تقرير مؤشرات العدالة الاجتماعية للتنمية فى مصر 2011 بالإضافة إلى تقرير فجوة النوع الاجتماعى فى مصر فى ضوء التقارير الدولية، كما تم إعداد موازنة مستجيبة للنوع، بعد تدريب العاملين على إعدادها.

هذا على صعيد السياسة العامة للدولة أما فيما يتعلق بسياسات الرعاية الاجتماعية، فتمثلت الاستجابة للنوع في إنشاء إدارات مستقلة خاصة بالمرأة على مستوى المديريات تتباع تقديم الخدمات المرأة التي تخطط لها الوزارة والتي من بينها:-

- **مشروع تنمية المرأة:** يستفيد من هذه المشروعات النساء والفتيات لتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لهم بالدعم المادي والتدريب والتوجيه من خلال :-

- التدريب على أنشطة ومهارات إنتاجية تدر دخل يساعد في رفع المستوى الإقتصادى للمرأة بصفة خاصة والأسرة بصفة عامة .
- تقديم مشروعات اقتصادية صغيرة ذات عائد اقتصادي في مجالات الإنتاج المختلفة والتي تتناسب مع ظروف المجتمعات الريفية لحين التوسع بالمناطق العشوائية الحضرية.
- التوعية بمختلف القضايا التي يعانى منها المجتمع بشكل عام والمجتمع الريفي بشكل خاص مع التركيز على القضايا المستجدة التي تفرضها ظروف المجتمع.

مشروع الرائدات الريفيات: الرائدة هي إحدى القيادات النسائية الطبيعية المحلية المتطوعة القادرة على التأثير في الفئات المستهدفة وحثهن على تحقيق مستوى أفضل من المعيشة بالإمكانيات المتاحة ومن القادة المؤثرين على كافة خطط التنمية من خلال تعاملها المباشر مع تلك الفئات.

الأهداف:

- تشجيع العمل التطوعي من أجل النهوض بالمجتمع المحلى.
- التوعية في المجالات المختلفة والتعريف بالبرامج القومية التي تتبناها الدولة إسهاما في نجاحها .
- إعداد الرائدة لتصبح قادرة على الاتصال والتشبيك الاجتماعي بين قادة الرأي (المسئولين) والمجتمع المحلى.
- تغيير الأفكار والآراء والمعتقدات الخاطئة لدى الفئات المستهدفة .

مهام الرائدة الاجتماعية :

- التواصل بين الأهالي والمؤسسات الخدمية المتوفرة بالمجتمع .
- التوعية في شتى المجالات بعد تدريبها على ذلك .
- تشكيل مجموعات نسائية منظمة لمساعدتها فى نشر الوعي للفئات المستهدفة بالمجتمع المحلى .
- المساهمة في تفعيل دور المرأة في البيئة .
- هذا النشاط منتشر بجميع محافظات الجمهورية .

مراكز استضافة وتوجيه المرأة: هي احد آليات وزارة الشئون الاجتماعية لتحقيق الحماية والرعاية الاجتماعية والتأهيل والتنمية للمرأة .

الأهداف:

- استضافة المرأة أو الفتاه التي تتعرض للعنف وليس لها مأوى للمشورة أو للإقامة لفترة معينة .

- مساعدة المرأة على تخطى الصعاب وحل المشكلات وبذل أقصى جهد للتوفيق والصلح وإعادتها إلى مكانها الطبيعي في أسرتها .
- توفير الرعاية الاجتماعية والصحية والنفسية والقانونية لها .
- تأهيلها وتنمية مهاراتها واستثمار طاقاتها للتكيف مع المجتمع من خلال التدريب بالمركز على الحرف اليدوية والصناعات الصغيرة .
- التوعية في كافة المجالات اقتصاديا – اجتماعيا – دينيا – قانونيا .

مراكز خدمة المرأة العاملة: هي مراكز إنتاجية خدمية أنشأت لتخفيف الأعباء الملقاة على عاتق المرأة ومعاونتها في توفير حلول عملية من أجل التوفيق بين مسئوليتها كامرأة عاملة تجاه عملها وأسرتها. يقوم مركز خدمة المرأة العاملة بتلبية مجموعة من الخدمات التي تحتاجها المرأة وتتمثل فى وحدات الخدمات التالية :

- وحدات الوجبات الغذائية الجاهزة .
- وحدات إنتاج وبيع الملابس الجاهزة .
- وحدات غسيل الملابس والمفروشات.
- وحدات معاونات المنازل.

الأندية النسائية: هي أحد المشروعات الهادفة التي تخدم المرأة (ريفية – حضرية) حيث تجد فيه المرأة مكانا ملائما لتنمية قدراتها الذاتية واكتساب المزيد من الخبرات بما يعود عليها وعلى أسرتها والمجتمع بالنفع من خلال تجمع السيدات والفتيات بمقر النادي وذلك :

- لتنمية قدرات العضوات وتدريبهن على مهارات الحياة الأساسية والأنشطة المدرة للدخل .
- تنمية الوعي العام لمواجهة المشكلات المجتمعية .
- شغل أوقات الفراغ (المرأة – الفتاه) بما يعود عليهن وأسرهن بالنفع .

أنشطة النادي النسائي : من خلال مجموعات عمل :

- التفصيل والخياطة .
- الإسعافات الأولية والصحة العامة وتنظيم الأسرة .
- محو الأمية .
- التغذية والتدبير المنزلي .(وغيرها من الأنشطة التي تتناسب وظروف المجتمع المحلى للنادي النسائي) .
- التوعية في كافة المجالات

سادساً: منهجية الدراسة

1- **نوع الدراسة:** تنتمى هذه الدراسة إلى نمط الدراسات الوصفية التحليلية، حيث أنها تهدف إلى وصف وتحليل أثر السياسات المستجيبة للنوع وخاصة (سياسات الرعاية الاجتماعية المستجيبة للنوع) في تحقيق الأمن الاجتماعي.

6- **المنهج المستخدم:** اعتمد البحث الحالي على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، حيث تم سحب عنية عشوائية من إجمالي عدد السيدات المستفيدات من خدمات إدارة المرأة بمديرية الشئون الاجتماعية بالفيوم والذي بلغ عددهن (2448) سيدة، وتمثلت تلك الخدمات في الأتي:-

- **مشروع تطوير المرأة على إنتاج الغذاء.** وتستفيد منه (619) سيدة.
- **مشروع تدريب المرأة.** وتستفيد منه (783) سيدة.
- **اندية نسائية.** وتستفيد منه (982) سيدة.
- **مشروع استضافة وتوجيه المرأة.** وتستفيد منه (5) سيدات.
- **مشروع خدمة المرأة العاملة.** وتسفيد منه(59) سيدة .

وتم تحديد حجم العينة باستخدام معادلة **ستيفن ثامبسون** وهي:-

$$n=\frac{N\times p(1-p)}{\left[\left[N-1\times\left(d^2\div z^2\right)\right]+p(1-p)\right]}$$

حيث أن:-

حجم المجتمع = N نسبة الخطأ وتساوى 0.05= d

الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة 0.95 وتساوى = z

نسبة توفر الخاصية والمحايدة يساوى 0.50 = p

وبتطبيق المعادلة بلغ حجم العينة (332) سيدة.

- هذا بالإضافة إلى أنه **تم سحب عينة بغلت (107) رائدة** من اجمالي عدد الرائدات الريفيات (147) رائدة وذلك باستخدام نفس المعادلة السابق الإشارة لها.

3- أدوات جمع البيانات:

- استمارة استبيان للمستفيدات لقياس أثر خدمات إدارة المرأة المقدمة ضمن سياسات الرعاية الاجتماعية المستجيبة للنوع على تحقيق الأمن الأجتماعي بالمجتمع المحلي.

– دليل مقابلة للرائدات الريفيات لرصد المعوقات التي تواجه السياسات المستجيبة للنوع.

4– مجالات الدراسة:

أ– المجال المكاني:

محافظة الفيوم، أنها من أفقر المحافظات جمهورية مصر العربية وهذا بحسب ما جاء بتقرير التنمية البشرية لمصر (البرنامج.الإنمائي.للأمم.المتحدة و معهد.التخطيط.القومي، 2010) على المركز رقم (20) حسب آخر تقارير ومن ثم فهي تعانى من نقص تعاني من انخفاض في معدلات التنمية البشرية، بينما حصلت المحافظة على المركز رقم (22) بتقرير التنمية البشرية مصر 2005 (البرنامج.الإنمائي.للأمم.المتحدة و معهد.التخطيط.القومي، مصر تقرير التنمية البشرية 2005، 2006) بالتالي فإن محافظة الفيوم في حاجة إلى استثمار ما لديها من موارد بشرية.

ب–**المجال البشري:**

تمثلت عينة البحث في (439) مفردة تتضمنت عدد (332) سيدة من الممستفيدة من خدمات إدارة المرأة بمديرية الشئون الاجتماعية بالفيوم والمنفذة ضمن سياسات الرعاية الاجتماعية المستجيبة للنوع، بالإضافة إلى عدد (107) رائدة ريفية تعمل بالواحدات الاجتماعية التابعة لمديرية الشئون الاجتماعية بالفيوم.

ج–**المجال الزمني:** فترة جمع بيانات البحث والتي تمثلت في الفترة من 2016/11/1 إلى 2016/12/1.

سابعاً: عرض وتحليل نتائج البحث:

1- خصائص مجتمع البحث

جدول رقم (1) يوضح خصائص عينة الدراسة

الاستجابة		ك	%	الاستجابة		ك	%
السن	أقل من 25	55	16.6	الحالة الاجتماعية	متزوجة	136	40.9
	من 25 إلى أقل 35	119	35.8		مطلقة	89	26.8
	من 35إلى أقل من 45	97	29.2		منفصلة	14	4.2
	من 45فأكثر	61	18.4		أرملة	93	28
الحالة التعليمية	يقرأ ويكتب	157	47.3	أوجه إنفاق الدخل الشهري	احتياجات منزلية	223	67.2
	مؤهل أقل من متوسط	49	14.8		احتياجات أطفالك	198	59.6
	مؤهل متوسط	70	21.1		احتياجات شخصية	36	10.8
	مؤهل عال	56	16.9				

باستقراء الجدول السابق رقم (1) والتي يوضح خصائص عينة البحث، حيث أنه فيما يتعلق بتوزيع عينة البحث وفقاً للسن، حيث اتضح أن أعلى نسبة كانت لمن تقع أعمارهن (من 25 إلى أقل من 35) فبلغت نسبتهن (35.8٪)، أما من تقع أعمارهن في الفئة العمرية (من 35إلى أقل من 45) بلغت نسبتهن (29.2٪)، في حين من تقع أعمارهن في الفئة العمرية (من 45 فأكثر) بلغت نسبتهن (18.4٪)، بينما من تقع أعمارهن في الفئة العمرية (أقل من25سنة) (16.6٪)، ويمكن تفسير ذلك أكثر الفئات العمرية نشاط ومتابعة لخدمات الرعاية الاجتماعية هي الفئة العمرية من (25 إلى أقل من 35).

أما فيما يتعلق بتوزيع عينة البحث وفقاً للحالة الاجتماعية، فاتضح أن أعلى نسبة كانت للسيدات المتزوجات، فبلغت نسبتهن (40.9٪)، أما الأرامل بلغت نسبتهن (28٪)، بينما بلغت نسبة السيدات المطلقات (26.8٪)، في حين بلغت نسبة السيدات المنفصلات (4.2٪)، ويرجع ذلك إلى أن عينة البحث تتضمن سيدات الأندية النسائية، ومعظمهن متزوجات، بالإضافة إلى المستفيدات من المشروعات المدرة للدخل ومعظمهن متزوجات مزارعين ذوي العمل الموسمي غير المستقر، مما يجعلهن دائما في حالة عوز.

كذلك أشار الجدول رقم (1) إلى توزيع عينة البحث وفقاً للحالة التعليمية، حيث أن أعلى نسبة كانت (47.3٪) لصالح السيدات اللاتي يقرأن ويكتبن، أما السيدات الحاصلات على مؤهل

متوسط بلغت نسبتهن (21.1٪)، في حين بلغت نسبة الحاصلات على مؤهل فوق عال (16.9٪)، هذا بالإضافة إلى نسبة الحاصلات على مؤهل أقل من متوسط بلغت نسبتهن (14.8٪). وتشير تلك البيانات إلى أن السيدات الريفيات الفقيرات والساعيات للحصول على خدمات مديرية الشئون الاجتماعية هن الأقل حظاً في الحصول على فرص للتعليم، وبالرغم من جهود الدولة لتعليم الفتيات والمتمثلة في مشروع مدرسة الفصل الواحد والمدارس الحقلية وغيرها من المشروعات التي اطلت تحت مسمى "تعليم الفتايات" لا تزال نسب تعليم الإناث أقل من نسب تعليم الذكور، بالإضافة إلى عدد سنوات التعليم التي تحصل عليها الإناث أقل من عدد سنوات التعلم التي يحصل عليها الذكور.

أما فيما يتعلق بتوزيع عينة البحث وفقاً لأوجه إنفاق الدخل الشهري، اتضح أن أعلى نسبة كانت للسيدات اللاتي ينفقن أرباح المشروع على الاحتياجات المنزلية، بينما السيدات اللاتي ينفقن أرباح المشروع على احتياجات الأطفالهن بلغت نسبتهن (198٪)، في حين أن السيدات اللاتي ينفقن أرباح المشروع على احتياجاتهن الخاصة بلغت (11.54٪)، مما يشير تفضيل السيدات انفاق دخولهن على احتياجات المنزل واحتياجات أطفالهن، والذي يؤكد على ان أي تدخل لتحسين مستوى دخول الإناث يؤثر بدوره على تحسين مستوى معيشة الأسرة بشكل عام، ومستوى اشباع احتياجات الأطفال، مما يمنحهم فرصة الخروج من دائرة الفقر.

2- النتائج المرتبطة بالعبد الأول: أثر سياسات الرعاية الاجتماعية المستجيبة للنوع في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

جدول رقم (2) يوضح النتائج المرتبطة أثر سياسات الرعاية الاجتماعية المستجيبة للنوع في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

م	العبارة	نعم		إلى حد ما		لا		مجموع الأوزان	الوزن المرجح	القوة النسبية	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%				
1	توفر المديرية فرص مدرة للدخل.	192	57.8	68	20.5	72	21.7	784	261.3	78.7	4
2	خدمات المديرية تمنحني القدرة على تأمين مسكن لأسرتي.	179	53.9	73	22.0	80	24.1	763	254.3	76.6	7
3	اصبح لدي دخل ثابت لشراء احتياجات الغذائية لأسرتي.	182	54.8	100	30.1	50	15.1	796	265.3	79.9	2
4	استطيع المساهمة في تحمل تكاليف تعليم أبنائي.	172	51.8	100	30.1	60	18.1	776	258.7	77.9	5
5	خدمات المديرية منحتني القدرة على توفير احتياجات أبنائي الأساسية(ملبس- ترفيه- ...)	162	48.8	110	33.1	60	18.1	766	255.3	76.9	7م
6	استطيع توفير فرص عمل لسيدات مجتمعي.	152	45.8	110	33.1	70	21.1	746	248.7	74.9	10
7	انقل خبرتي لجاراتي لتستطيع الاستفادة من خدمات المديرية الاقتصادية.	172	51.8	100	30.1	60	18.1	776	258.7	77.9	5م
8	معارض المديرية تساعدنا على تسويق منتجاتنا	182	54.8	100	30.1	50	15.1	796	265.3	79.9	2م

م	العبارة	نعم		إلى حد ما		لا		مجموع الأوزان	الوزن المرجح	القوة النسبية	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%				
9	تهتم المديرية بمتابعة مشروعتنا لضمان استمراريتها	162	48.8	110	33.1	60	18.1	766	255.3	76.9	7م
10	وجود نماذج للمشروعات ناجحة لبعض المستفيدات من خدمات المديرية يشجع باقي أفراد المجتمع على انشاء مشروعات أخرى	183	55.1	100	30.1	49	14.8	798	266.0	80.1	1
11	زيادة القدرة الشرائية لسيدات صاحبات المشروعات ينعكس على حركة الشراء في باقي منتجات المجتمع.	152	45.8	110	33.1	70	21.1	746	248.7	74.9	11
	المجموع	1890		1081		681		8513			
	المتوسط	171.8		98.3		61.9					
	النسبة	51.8		29.6		18.6					
	المتوسط المرجح	773.9									
	القوة النسبية لليعد	77.7									

تشير بيانات الجدول السابق رقم (2) إلى النتائج المرتبطة بأثر السياسات المستجيبة للنوع على تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالمجتمع المحلي، حيث يتضح أن هذه الاستجابات تتوزع توزيعا إحصائياً وفق المتوسط المرجح (773.9) والقوه النسبيه للبعد (77.7٪)، وبذلك ممكن التأكيد على ان هذا الاستجابات تركز حول خيار الموافقه على البعد, ومما يدل على ذلك أن نسبه من إجابه نعم بلغت (51.8٪) فى حين من أجابوا إلى حد ما بلغت نسبه (29.6٪) في حين نسبة (18.6٪) اجابو لا.

وقد جاء ترتيب عبارات هذا البعد ومن الوزن المرجح والقوه النسبية على النحو التالى:-

– جاءت العبارة رقم (10) والتى مفادها " وجود نماذج للمشروعات ناجحة لبعض المستفيدات من خدمات المديرية يشجع باقي أفراد المجتمع على انشاء مشروعات أخرى." في الترتيب الأول بوزن مرجح (266) وقوة نسبية (80.1٪). وتشير استجابات المبحوثات إلى أن أحد أهم العوامل التي تساعد على إحداث حراك اقتصادي بالمجتمع هو دعم الأكثر احتياجاً ليصبح نموذج يشجع باقي الأفراد على تبني ثقافة العمل الحر، كذلك فإن زيادة دخل بعض الأسر يؤثر بالإيجاب على باقي المشروعات بالمجتمع

– جاءت العبارة رقم (3) والتى مفادها " اصبح لدي دخل ثابت لشراء احتياجات الغذائية لأسرتي." في الترتيب الثاني بوزن مرجح (265.3) وقوة نسبية (79.9٪). وتشير استجابات المبحوثات إلى أن مساعدة السيدات على إنشاء مشروع صغير خاص بها يعتبر تأمين لاحتياجات الأسرة الأساسية وأهمها توفير الغذاء، مما يحفظ الجانب الصحى لتلك الأطفال.

وبهذا تؤكد تلك النتائج على أن برامج المرأة المنفذة من قبل مديرية الشئون الاجتماعية تساعد على تحقيق الاستقرار الاجتماعي بالمجتمع المحلي، وتتفق تلك النتائج مع نتائج دراسة

دراسة عبد الحكم سالمان والتي كانت بعنوان **تأثيرات المتبادلة بين التنمية الاقتصاديّة والأمن الاقتصادي والاجتماعي 2013** (سالمان، 2013) والتي أكدت على وجود علاقة قوية بين النمو الاقتصادي وتحقيق الأمن الاجتماعي.

3- النتائج المرتبطة بالعبد الثاني: أثر سياسات الرعاية الاجتماعية المستجيبة للنوع في تحقيق الاستقرار الاجتماعي

جدول رقم (3) يوضح النتائج المرتبطة أثر سياسات الرعاية الاجتماعية المستجيبة للنوع في تحقيق الاستقرار الاجتماعي

م	العبارة	نعم		إلى حد ما		لا		مجموع الأوزان	الوزن المرجح	القوة النسبية	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%				
1	استطيع اكساب أبنائي بعض القيم بعد حضوري ندوات المديرية الخاصة بالتنشيئة الاجتماعية.	165	49.7	96	28.9	71	21.4	758	252.7	76.1	10
2	ادركت اهمية بالصحة النفسية للأبنائي.	188	56.6	90	27.1	54	16.3	798	266.0	80.1	1
3	لدى وعي بأهمية الوجبات المتوازنة لمستقبل أبنائي	156	47.0	100	30.1	76	22.9	744	248.0	74.7	12
4	ساعدتني خدمات المديرية على زيادة ثقتي بنفسي.	184	55.4	86	25.9	62	18.7	786	262.0	78.9	3
5	لدي المهارة في التعامل مع الزبائن وكسب ثقتهم.	176	53.0	90	27.1	66	19.9	774	258.0	77.7	7
6	استطيع التفكير بشكل منطقي في المشكلات اليومية لأسرتي.	166	50.0	100	30.1	66	19.9	764	254.7	76.7	9
7	التحقت بفصل لمحو الأمية.	144	43.4	120	36.1	68	20.5	740	246.7	74.3	13
8	لدى ايمان أن لكل مشكلة حل ولكن يجب البحث عنها.	154	46.4	110	33.1	68	20.5	750	250.0	75.3	11
9	لدي المهارة لإقناع الجهات الممولة للحصول على قروض.	182	54.8	100	30.1	50	15.1	796	265.3	79.9	2
10	أستطيع الحصول على خدمات طيبة أفضل.	172	51.8	110	33.1	50	15.1	786	262.0	78.9	3م
11	ابحث لأبنائي غير المتعلمين على فرص أخرى للتعليم.	162	48.8	110	33.1	60	18.1	766	255.3	76.9	8
12	استطيع المشاركة في القرارات الأسرية الخاصة بزواج الأبناء.	132	39.8	120	36.1	80	24.1	716	238.7	71.9	16
13	أستطيع المشاركة في القرارات الأسرية الخاصة بإدارة ميزانية الأسرة.	142	42.8	123	37.0	67	20.2	739	246.3	74.2	14
14	تأخذ أسرتي رأيي عند التخطيط لمشروعات مدرة للدخل.	140	42.2	123	37.0	69	20.8	735	245.0	73.8	15
15	تسعى في إتمام تعليم بناتي قبل زواجهن.	168	50.6	110	33.1	54	16.3	778	259.3	78.1	6
16	بشكل عام تثق أسرتك في قراراتك.	176	53.0	95	28.6	61	18.4	779	259.7	78.2	5
	المجموع	2607		1683		1022		12209			
	المتوسط	162.9		105.2		63.9					
	النسبة	49.1		31.7		19.2					
	المتوسط المرجح	763.1									
	القوة النسبية للبعد	76.6									

تشير بيانات الجدول السابق رقم (3) إلى النتائج المرتبطة بأثر السياسات المستجيبة للنوع على تحقيق الاستقرار الاجتماعي بالمجتمع المحلي، حيث يتضح أن هذه الاستجابات تتوزع توزيعا إحصائياً وفق المتوسط المرجح (763.1) والقوه النسبيه للبعد (76.6٪)، وبذلك ممكن التأكيد على ان هذا الاستجابات تركز حول خيار الموافقه على البعد, ومما يدل على ذلك أن نسبه من إجابه نعم بلغت (49.1٪) فى حين من أجابوا إلى حد ما بلغت نسبه (31.7٪) في حين نسبة (19.2٪) اجابو لا.

وقد جاء ترتيب عبارات هذا البعد ومن الوزن المرجح والقوه النسبية على النحو التالى:-

- جاءت العبارة رقم (2) والتى مفادها " ادركت اهمية الصحة النفسية للأبنائي." في الترتيب الأول بوزن مرجح (266) وقوة نسبية (80.1٪). وتشير استجابات المبحوثات إلى أن حضور الندوات التي تنظيمها المديرية يرفع وعيهن حول صحة أبنائهم وسبل التنشئة الاجتماعية السليمة، مما يساعد على تربية جيل يتمتع باستقرار نفسي لديه وسائل الوقاية من الوقوع فريسة للتطرف أو ما شابه، ومدرك لما لديه من نقاط قوية لتدعيمها ونقاط ضعفه للعمل على تقويتها.
- جاءت العبارة رقم (3) والتى مفادها " لدي المهارة لإقناع الجهات الممولة للحصول على قروض." في الترتيب الثاني بوزن مرجح (265.3) وقوة نسبية (79.9٪). وتشير استجابات المبحوثات إلى أن خدمات المديرية تمنح السيدات بعض المهارات، مما يزيدمن ثقتها بنفسها، لذا تستطيع عمل مفاوضات ناجحة في شتى نواحي حياتها ومن بينها اقناع الجهات الممولة للحصول على قروض.

وتشير نتائج البعد الثاني على أهمية خدمات مديرية الشئون الاجتماعية التنمية الاجتماعية للمرأة، مما يجعلها قادرة على تأمين احتياجاتها، وإدارة كافة نواحي حياتها، بالإضافة إلى إكسابها مهارات التنشئة السليمة لأبنائها، مما يؤثر على الاستقرار الاجتماعي بالمجتمع المحلي.

4- النتائج المرتبطة بالعبد الثالث: المعوقات التي تواجه السياسات المستجيبة للنوع في تحقيق الأمن الاجتماعي

جدول رقم (4) يوضح النتائج المرتبطة المعوقات التي تواجه السياسات المستجيبة للنوع في تحقيق الأمن الاجتماعي

	العبارة	نعم		إلى حد ما		لا		مجموع الأوزان	الوزن المرجح	القوة النسبية	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%				
أولاً: معوقات ذاتية											
1	توافر الرغبة في العمل الاجتماعي.	53	16.0	56	16.9	223	67.2	494	164.7	49.6	15
2	المعرفة الكافية بمؤسسات المجتمع وخدماتها.	42	12.7	66	19.9	224	67.5	482	160.7	48.4	16
3	توافر مهارات تنظيم الوقت بين الواجبات الأسرية والعمل الاجتماعي.	58	17.5	76	22.9	198	59.6	524	174.7	52.6	8
4	الرغبة في إحداث تغيير بمستوى المعيشة.	88	26.5	78	23.5	166	50.0	586	195.3	58.8	1
5	إدارك السيدات ما لديهم من مشكلات اجتماعية.	62	18.7	82	24.7	188	56.6	538	179.3	54.0	6
ثانياً: معوقات تتعلق بالأسرة											
6	وجود دعم من الاسر للمرأة للمشاركة المجتمعية.	56	16.9	78	23.5	198	59.6	522	174.0	52.4	9
7	توافر ثقة الأسر بقدرة المرأة على قيادة أسرتها.	70	21.1	90	27.1	172	51.8	562	187.3	56.4	2
8	تقيد العادات وتقاليد حركة المرأة خارج المنزل بشكل عام.	53	16.0	70	21.1	209	63.0	508	169.3	51.0	12
9	تضع العادات والتقاليد أعباء ومسئوليات على المرأة تجعلها غير قادرة على التفكير الايجابي.	44	13.3	76	22.9	212	63.9	496	165.3	49.8	14
10	توافر ثقة الأسر في قرارات المرأة.	46	13.9	76	22.9	210	63.3	500	166.7	50.2	13
ثالثاً: معوقات تتعلق بالمجتمع المحيط											
11	وجود مؤسسات مجتمعية لدعم أدوار المرأة.	61	18.4	80	24.1	191	57.5	534	178.0	53.6	7
12	التسويق الجيد لخدمات المرأة المقدمة من قبل مديرية الشئون الاجتماعية.	69	20.8	85	25.6	178	53.6	555	185.0	55.7	3
13	عدم تقبل المجتمع لعمل المرأة.	65	19.6	92	27.7	175	52.7	554	184.7	55.6	4
14	دعم أهالي المجتمع لمشروعات السيدات.	55	16.6	76	22.9	201	60.5	518	172.7	52.0	10
15	توفر الجهات المقرضة استشارات فنية للمشروعات الصغيرة.	49	14.8	86	25.9	197	59.3	516	172.0	51.8	11

	العبارة	نعم		إلى حد ما		لا		مجموع الأوزان	الوزن المرجح	القوة النسبية	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%				
16	توفر فرص لتسويق منتجات المشروعات الصغيرة.	60	18.1	90	27.1	182	54.8	542	180.7	54.4	5
المجموع		931		1257		3124		8431			
المتوسط		54.8		73.9		183.8					
النسبة		16.5		22.3		55.4					
المتوسط المرجح		495.9									
القوة النسبية لليعد		49.8									

تشير بيانات الجدول السابق رقم (4) إلى النتائج المرتبطة بمعوقات السياسات المستجيبة للنوع في تحقيق الأمن الاجتماعي، حيث يتضح أن هذه الاستجابات تتوزع توزيعا إحصائياً وفق المتوسط المرجح (495.9) والقوه النسبيه للبعد (49.8٪)، وبذلك ممكن التأكيد على ان هذا الاستجابات تركز حول خيار عدم الموافقة على البعد, ومما يدل على ذلك أن نسبه من إجابه نعم بلغت (16.5٪) فى حين من أجابوا إلى حد ما بلغت نسبه (22.3٪) في حين نسبة (55.4٪) اجابو لا.

وقد جاء ترتيب عبارات هذا البعد ومن الوزن المرجح والقوه النسبية على النحو التالى:-

- جاءت العبارة رقم (4) والتى مفادها " الرغبة في إحداث تغيير بمستوى المعيشة." في الترتيب الأول بوزن مرجح (195.3) وقوة نسبية (58.8٪). وتشير استجابات المبحوثات إلى أن أهم المعوقات التي تواجه السياسات المستجيبة للنوع، المعوقات الذاتية وخاصة التي تتمثل في أن بعض السيدات ليس لديها الرغبة في التغيير والتي غالباً ماتكون نتيجة ضعف ثقتها في نفسها، نتيجة التنشئة الاجتماعية غير السليمة.
- جاءت العبارة رقم (7) والتى مفادها " توافر ثقة الأسر بقدرة المرأة على قيادة أسرتها." في الترتيب الثاني بوزن مرجح (187.3) وقوة نسبية (56.4٪). وتشير استجابات المبحوثات إلى أن الأسر في الكثير من المجتمعات لا تثق في قرارات المرأة أو في قدراتها على قيادة أسرتها، نتيجة الصورة الذهنية التي ترسخت في عقول أفراد المجتمع.

وتشير نتائج السابقة إلى أن المعوقات التي تواجه السياسات المستجيبة للنوع في تحقيق الأمن الاجتماعي، التي تم طرحها من قبل المبحوثات وتم تقسيمها إلى معوقات ذاتية (راجعة للسيدات أنفسهن) ومعوقات أسرية، ومعوقات مجتمعية، على نفس قدر الأهمية، فإذا لم تتوفر الدعم من جميع الجوانب السابق ذكرها بشكل إلى حد ما متساوي لا يمكن تغيير واقع المرأة.

ثامناً: النتائج العامة للبحث:

ترتبط دائما النتائج بالمقدمات في البحث العلمي لهذا سوف يتم عرض نتائج هذا البحث من خلال تساؤلاتها:

النتائج الخاصة بالتساؤل الرئيسي الأول الذي مؤداه ما أثر السياسات المستجيبة للنوع على تحقيق الامن الاجتماعي؟

وتتضمن هذه نتائج الاجابة على هذا التساؤل الاجابة على التساؤلات الفرعية تتفرع منه الأسئلة التالية :

1- **التساؤل الفرعي الأول ومؤداه:** ما أثر السياسات المستجيبة للنوع على تحقيق الاستقرار الاقتصادي؟

وتمثلت اجراءات الرعاية الاجتماعية التي تؤثر على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وترتيبها طبقاً لنتائج البحث، وهي وجود نماذج للمشروعات ناجحة لبعض المستفيدات من خدمات المديرية يشجع باقي أفراد المجتمع على انشاء مشروعات أخرى، كذلك توفير دخل ثابت لشراء الاحتياجات الغذائية للأسرة، بالإضافة إلى توفير معارض المديرية مما يساعد السيدات على تسويق منتجاتهن، كذلك توفير فرص مدرة للدخل، كذلك مساعدة السيدات على المساهمة في تحمل تكاليف تعليم الأبناء، وخدمات المديرية تمنح السيدات القدرة على تأمين مسكن للأسرة، كذلك تمنح خدمات المديرية القدرة للسيدات على توفير احتياجات الأبناء الأساسية(ملبس- ترفيه- ...)، وتهتم المديرية بمتابعة مشروعات السيدات لضمان استمراريتها، مساعدة السيدات لعمل مشروعات توفر فرص عمل لسيدات مجتمعها، توفير خدمات تساعد على زيادة القدرة الشرائية لسيدات مما ينعكس على حركة الشراء في باقي منتجات المجتمع.

2- **التساؤل الفرعي الثاني ومؤداه:** ما أثر السياسات المستجيبة للنوع على تحقيق االاستقرار الاجتماعي؟

وتمثلت اجراءات الرعاية الاجتماعية التي تؤثر على تحقيق الاستقرار الاجتماعي، وترتيبها طبقاً لنتائج البحث، العمل على تنفيذ أنشطة تساعد تمكين السيدات من إدراك أهمية الصحة النفسية لأبنائها، كذلك اكساب السيدات مهارة الاقناع للحصول على قروض، كذلك مهارة التعامل مع الزبائن وكسب ثقتهم، بالإضافة إلى منح السيدات القدرة على الحصول على خدمات طيبة أفضل، كذلك اكساب السيدات بشكل عام القدرة على كسب ثقة أسرتها في قراراتها، كذلك رفع وعي السيدات للسعى في إتمام تعليم بناتها قبل زواجهن، رفع وعي السيدات حول أهمية التعليم أبنائها لضمان مستقبل أفضل لهم، وكذلك اكسابها القدرة على التفكير بشكل منطقى في المشكلات اليومية لأسرتها، تنظيم بعض الندوات الخاصة بالتنشيئة الاجتماعية لرفع وعي

السيدات لاكساب أبنائها بعض القيم، ولدى ايمان أن لكل مشكلة حل ولكن يجب البحث عنها، و لدى وعي بأهمية الوجبات المتوازنة لمستقبل أبنائي، و أستطيع المشاركة في القرارات الأسرية الخاصة بإدارة ميزانية الأسرة، تأخذ أسرتي رأيي عند التخطيط لمشروعات مدرة للدخل.

النتائج الخاصة بالتساؤل الرئيسي الثاني الذي مؤداه ما المعوقات التي تواجه السياسات المستجيبة للنوع في تحقيق الأمن الاجتماعي؟

وتمثلت المعوقات التي تواجه السياسات المستجيبة للنوع في تحقيق الأمن الاجتماعي، وترتيبها طبقاً لنتائج البحث، عدم الرغبة في إحداث تغيير بمستوى المعيشة، عدم توافر ثقة الأسر بقدرة المرأة على قيادة أسرتها، كذلك عدم التسويق الجيد لخدمات المرأة المقدمة من قبل مديرية الشئون الاجتماعية، عدم تقبل المجتمع لعمل المرأة، عدم توفر فرص لتسويق منتجات المشروعات الصغيرة.، و عدم إدارك السيدات ما لديهم من مشكلات اجتماعية.، عدم وجود مؤسسات مجتمعية لدعم أدوار المرأة، وعدم توافر مهارات تنظيم الوقت بين الواجبات الأسرية والعمل الاجتماعي، وعدم وجود دعم من الاسر للمرأة للمشاركة المجتمعية، عدم دعم أهالي مجتمعي لمشروعات السيدات، عدم توفر الجهات المقرضة استشارات فنية للمشروعات الصغيرة.، تقيد العادات وتقاليد حركة المرأة خارج المنزل بشكل عام، عدم توافر ثقة الأسر في قرارات المرأة.

تاسعاً: توصيات البحث:

استناداً على نتائج البحث، يوصي البحث بضرورة التعاون والتنسيق بين الجهات الحكومية ومنظمات المجتمعي المدني لتتبني سياسات مستجيبة للنوع لتحقيق الأمن الاجتماعي وتلك السياسات تتضمن الأنشطة التالية:-

1- أنشطة خاصة بالمجتمعات المحلية:-

أ- تعبئة جهود المرأة وتنظيمها من خلال التنسيق بين مختلف الوزارات أو الإدارات القطاعية على جميع المستويات؛ من أجل تحسين مشاركة المرأة.

ب- السعى لتوفير مظلة للتأمينات الاجتماعية للمرأة التى تمارس أنشطة اقتصادية بالقطاع غير الرسمى على مستوى محافظات جمهورية مصر العربية رأفة بها وبأسرتها، وذلك من خلال التنسيق مع هيئة التأمينات الاجتماعية.

ج- إنشاء مجلس قومى لتنمية القطاع غير الرسمى؛ بحيث يعمل على توفير البيئة المناسبة لأنشطته، ويساهم فى مواجهة كافة المعوقات التى تحول دون تنميته.

د- الاهتمام بالتدريب التحويلى، وتركيز مجهودات التنمية المحلية على استهداف العناصر التى تعمل خارج المنشآت من هؤلاء النساء، ويقمن بأنشطة قليلة الإنتاجية لا تحتاج إلى

أى مهارات، وتحويلها إلى قوة عاملة مرتبطة بأنشطة إنتاجية يكتسبن من خلالها مهارات جديدة من خلال برامج واسعة للتدريب التحويلى، وإعادة التأهيل باعتباره جزءاً لا يتجزأ من برامج مكافحة الفقر.

هـ- تخصيص رؤوس أموال توجه للنساء بشكل عام من خلال جمعيات الأسر المنتجة، ومن خلال مراكز التدريب المهنى، وبخاصة فى المجالات الإنتاجية والخدمية؛ حتى يمكن توعية المرأة وتثقيفها بطبيعة عملها، والأضرار الناتجة عنه المتوقع حدوثها.

و- ضرورة تكاتف جميع الجهات والأجهزة الحكومية والأهلية لقياس حجم الأنشطة الاقتصادية التى تمارسها المرأة بالقطاع غير الرسمى وداخل الوحدة المعيشية من خلال حساب متوسط الدخل القومى لها.

ز- التوسع فى توفير الخدمات التعليمية للإناث الأميات والمتسربات من التعليم من خلال مراكز التدريب المهنى، وبخاصة فى المجالات الإنتاجية والخدمية. حتى يمكن توعية المرأة وتثقيفها بحقوقها السياسية والمدنية ومعرفة ما لها وما عليها.

ح- تسهيل استخراج تراخيص مزاولة النشاط للنساء العاملات بالقطاع غير الرسمى، والاستمرار فى إقامة أسواق رسمية لتجميعهن فى أماكن يسهل وصول المستهلكين إليها، وبحيث تتمتع هذه الأسواق بالمرافق والخدمات اللازمة لراحة الباعة والمشترين. وكل هذا يساعد هؤلاء النساء على ممارسة نشاطهن بطريقة رسمية، وتحقيق استقرار اجتماعى لهن؛ مما ينزع الخوف المستمر من مطاردة الأجهزة الرسمية لهن، وتهديهن بمصادرة بضاعتهن وحبسهن.

ط- تفعيل آليات المشاركة بين منظمات المجتمع المدنى، ومنشآت القطاع غير الرسمى من خلال التمويل اللازم، وتشجيع النساء العاملات فيه على الحصول على الدخل من خلال عملهن، إما من خلال حصولهن على القروض الائتمانية بدون فوائد، أو من خلال القروض ذات الفائدة المحدودة لإقامة مشروعات صغيرة تدر عليهن دخلاً مناسباً.

ي- الدعوة لتوسيع نطاق الجمعيات والروابط والاتحادات التى تدافع عن مصالح وشئون النساء العاملات فى القطاع غير الرسمى فى جميع محافظات الجمهورية؛ من أجل مساعدتهن على تطوير أنشطتهن الاقتصادية، وتذليل العقبات التى تقف أمام زيادة وتنمية دخولهن.

ك- وضع استراتيجية شاملة وبرامج هادفة للحصول على قروض صغيرة، وبشروط ميسرة وخاصة للنساء الفقيرات والمعيلات لأسر، وذلك لتمكينهم من المشاركة فى العملية الإنتاجية، وضمان حصولهن على حقوقهن، والتأكد من عدم استغلالهن بشتى الطرق ومختلف الوسائل.

ل- ضرورة إيجاد مراكز ثابتة لتشغيل النساء اللائى يعانين من عدم استقرار العمل، لتوفر لهن فرص الحصول على العمل، أو لمساعدتهن فى تسويق إنتاجهن أو تطوير أعمالهن مع الالتزام بشروط تشغيل ملائمة، وفقاً لتشريعات العمل.

م- الاهتمام بتطوير الصناعات الحرفية واليدوية التى تقوم بها النساء، ولاسيما تلك التى لها طاقة تصديرية عالية فى المستقبل، مثل: مشغولات المعادن، والمنتجات الجلدية، والملبوسات بمختلف أنواعها، وذلك من خلال توفير الأماكن المجهزة بالآلات الحديثة.

2- أنشطة خاصة بالجمعيات الأهلية:-

أ- ضرورة التنسيق بين أنشطة الجمعية لتحقيق تكامل الأنشطة المقدمة للمرأة الفقيرة لتحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي لها.

ب- ضرورة التركيز على تقديم الدعم الفني أو ما يطلق عليه (خدمات استشارية) للسيدات اللاتي أنشأن مشروعات اقتصادية حديثة، وذلك بشكل دوري لاكسابها القدرة على التصدي للمخاطر الاقتصادية المحتملة.

ج- أهمية التنسيق مع الجهات المجتمعية التي تنفيذ أنشطة لتمكين المرأة الفقيرة سواء كانت داخل المجتمعات المستهدفة أو خارجها.

د- القياس الدوري لنسبة التغيير المحققة في مستوى معيشة المرأة الفقيرة، وهذا لحصر معوقات ذلك التغيير، والاستفادة من تلك النتائج لتطوير خطط برنامج سبل المعيشة المستدامة، لتمكين المرأة الفقيرة.

هـ- أهمية تركيز الجمعية على الهدف الأساسي من التدخل وهو العمل على مساعدة المرأة لتحقيق التمكين، وليس العمل على تمكنها.

و- تشجيع السيدات على عمل التعاونيات اقتصادية لمشروعاتهن الصغيرة، كاستراتيجية لدعم المشروعات متناهية الصغيرة لتتمكن من مواجهة مخاطر متنافسة السوق المحلي، كذلك لكسب الدعم المجتمعي.

ز- تنظيم فعاليات لتسويق منتجات السيدات صاحبات المشروعات الصغيرة كدعم لتلك المشروعات لضمان استدامة أنشطتها.

أ- توجيه مؤسسات المجتمع المدني اهتمامها نحو تنظيم ندوات لأفراد المجتمعات الريفية لرفع وعيهم تجاه قضية عمل المرأة.

ب- توفير الامكانيات الكافية لفتح فصول محو الأمية لتحقيق أحد مؤشرات التمكين الاجتماعي للمرأة الفقيرة، وخاصة بالمناطق المتطرفة التي تعاني قلة الخدمات، زيادة معدلات الفقر وقلة فرص تعليم الفتيات.

مراجع البحث

أولاً: المراجع العربية

1- أحمد عبد الفتاح ناجي، و هاشم مرعي هاشم. (2007). *سياسة الرعاية الاجتماعية*. القاهرة: مكتبة زهراء الشرق.

2- البرنامج.الإنمائي.للأمم.المتحدة، و معهد.التخطيط.القومي. (2006). *مصر تقرير التنمية البشرية 2005*. القاهرة: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة،ومعهد التخطيط القومي.

3- البرنامج.الإنمائي.للأمم.المتحدة، و معهد.التخطيط.القومي. (2010). *مصر"تقرير التنمية البشرية2010" .* القاهرة: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة،ومعهد التخطيط القومي.

4- أمال محمد على الشيت. (2019). *المخاطر الاجتماعية لعمل المراة بالقطاع غير الرسمي في المجتمع المصري"، رسالة دكتوراه منشورة .* القاهرة: كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، جامعة حلوان.

5- إيمان حنفي الهاشمي. (2009). شبكة الأمان الاجتماعي وتحقيق الأمن الإنساني للفقراء"دراسة مطبقة على منطقة عرب راشد بمحافظة حلوان". *المؤتمر العلمي السابع، الأمن الانساني بين المفهوم والتطبيق- نحو دور لمهنة الخدمة الاجتماعية* (الصفحات 510-548). القاهرة: المعهد العالي للخدمة الاجتماعية.

6- تومادر مصطفى أحمد. (1995). مشكلات الأمن الاجتماعي وتأثيرها على حياة المواطن المصري ودور طريقة تنظيم المجتمع في مواجهتها. *المؤتمر العلمي الثامن* (الصفحات 10-49). القاهرة: كلية الخدمة الاجتماعية- جامعة حلوان.

7- ثورية بلقايد. (2016). البطالة والقطاع غير الرسمي في الجزائر. *مجلة البشائر الاقتصادية - كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية*، المجلد 2، العدد:6.

8- رشاد صالح رشاد زيد. (2012). الأمن الاجتماعي مفهومه- تأصيله الشرعي- وصلته بالمقاصد الشرعية. *المؤتمر الدولي- الأمن الاجتماعي في التصور الإسلامي* (الصفحات 5-37). الرياض: جامعة آل البيت بالتعاون مع رابطة الجامعا الإسلامية.

9- رمضان محمد. (2007). *الملتقى الوطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ، الاثار وسبل الترويض*. سعيدة: المركز الجامعي بسعيدة.

10- سعد الدين إبراهيم، و أماني قنديل. (2009). *نحو دراسة السياسة الاجتماعية في الوطن العربي*. القاهرة: الموسوعة العربية للمجتمع المدني.

11- سيما عدنان أبورموز. (24 2, 2005). النوع الاجتماعي. *المجلة الالكترونية، أطفال الخليج ذوى الاجتياجات الخاصة*، الصفحات 127-167.

12- عبد الخالق محمد عفيفي. (2002). الخدمة الاجتماعية ودورها المعاصر في تحقيق اسلام والأمن الاجتماعي. *المؤتمر العمي الخامس عشر* (الصفحات 13-55). القاهرة: كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان.

13- عبدالحكم سالمان. (2013). *التأثيرات المتبادلة بين التنمية الاقتصاديّة والأمن "رسالة ماجستير".* القاهرة: معهد الدراسات الإسلاميّة "قسم الاقتصاد".

14- على عبد الرازق جلبى، و وآخرون. (2001). *القطاع غير الرسمى فى مدينة القاهرة." التقرير الثانى " المجتمع المحلى وملامح القطاع غير الرسمى.* القاهرة: المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

15- علي محمد المكاوي، و محمد كمال التابعي. (2005). *التحولات الاجتماعية والثقافية في الريف المصري.* القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية.

16- قسم.الاجتماع. (2016). *المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية.* الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

17- ليلى كامل عبدالله البهنساوي. (2015). جودة حياة العمل لدى المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي. *مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة*، 51-132.

18- مجمع.اللغةالعربية. (1986). *المعجم الوسيط.* القاهرة: دار الدعوة.

19- محمد إبراهيم طه السقا. (2004). *الاقتصاد الخفي في مصر .* القاهرة : مكتبة النهضة المصرية.

20- محمد محمود الإمام. (1995). *التنمية البشرية من المنظور القومي .* بيروت: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لفريق أسيا وبرنامج الإنمائي للأمن المتحدة.

21- مدحت حسنين، و وآخرون . (2000). *إدماج القطاع غير الرسمي في الاطار الرسمي للنشاط الاقتصادي.* القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة.

22- منظمة.العمل.العربية. (2011). *دراسة تحليلية حول القطاع غير المنظم فى الدول العربية (المشاكل والحلول).* القاهرة: منظمة.العمل.العربية.

23- هبة الليثى، و وآخرون. (2010). *مرصد عدالة التنمية،النشرة الأولى.* القاهرة: مجلس الوزراء- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.

24- وزارة.المالية. (1993). *نظام الحسابات القومية.* القاهرة: وزارة.المالية.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1- Erica King &،Jillian E. Foley .(2014) .*Gender- Responsive Policy Development in Corrections: What We Know and Roadmaps for Change* .Newyork: U.S. Department of Justice "the National Institute of Corrections."

2- Friedrich Schneider .(2002) .*SIZE AND MEASUREMENT OF THE INFORMAL ECONOMY IN 110COUNTRIES AROUND THE WORLD* .united kingdom: Oxford University.

3- Harshana Kasseeah و ،Verena Tandrayen-Ragoobur .(2014) .Women in the informal sector in Mauritius: a survival mode .*Equality, Diversity and Inclusion:An International Journal*.763-750 ،

4- International Social Security Association .(2010) .*Appendix: Demographic and social security indicators* .Oxford: Blackwell Publishing.

5- Jihan Kamel Diab .(1983) .*The Hidden Economy in Egypt. Social Accounting Matrix Approach, Thesis* .Cairo: Cairo University.

6- Katelyn A. Wattanaporn و ،Kristy Holtfreter .(2014) .The Impact of Feminist Pathways Research on Gender-Responsive Policy and Practice .*Feminist Criminology 2014, Vol. 9(3) (Sage)*.207 –191 ،

7- Michael Man .(2003) .*Encyclopedia of Social Science* .London: Oxford.

8- Pederzi Carla .(1999) .*Women in the labour Market in Changing Economies .Demographic Issues* .Italy: Institute National Statistic, University 'Ia Sopienza.

9- Prateeksha Maurya و ،Pratap Chandra Mohan .(2019) .What restricts credit to women enterprises? Evidence from India's informal sector .*International Journal of Social Economics*.937 -920 ،

10- Richard M. Titmuss .(1974) .*Social Policy An Introduction* . Unwia : George Allen.